



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The digital economy and its role in sustainable development in the
Arab Republic of Egypt (analytical study) for the period (2004-2020)**

Researcher: Wasan Mishaal Sarhan
College of Administration and Economics
Tikrit University

wasan.m.s1993@gmail.com

Prof. Dr. Abdul Razzaq Hamad Hussain
College of Administration and Economics
Tikrit University

abidalhamad@tu.edu.iq

abstract

The research aims to prove the impact of digital economy indicators on sustainable development in Egypt and analyze the relationship between the digital economy and sustainable development in Egypt by studying the implications of the digital economy on sustainable development in Egypt. The study relied on the descriptive analytical approach. The importance of the study is to clarify the impact of the digital economy on the sustainable development of the State of Egypt and to what extent the current GDP of this country can be affected by the indicators of the digital economy. Some of the indicators of the digital economy represented in (Information technology, innovation), have been tested to show their impact on the per capita share of (GDP, carbon dioxide and the number of students). As an economic measure of sustainable development. The research concluded that there is a positive relationship between the development of the digital economy through its influential indicators and the size of the sustainable development of the Arab Republic of Egypt. The research recommended that it is necessary to pay attention to and develop the Egyptian human capital, and to encourage and nurture cadres specialized in ICT technology, as they are the most important element and the main factor upon which the digital economy is built.

Keywords: Digital economy, sustainable development, digital economy indicators.

**دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في مصر (دراسة تحليلية) للمدة
(٢٠٢٠-٢٠٠٤)**

أ.د. عبد الرزاق حمد حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحثة: وسن مشعل سرحان
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

ويهدف البحث إلى إثبات تأثير مؤشرات الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في مصر وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في مصر من خلال دراسة انعكاسات الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في مصر وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي

التحليلي وتتمثل أهمية الدراسة بتوضيح أثر الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة لدولة مصر وإلى أي مدى يمكن أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الجاري لهذه الدولة بمؤشرات اقتصاد الرقمي وقد تم اختبار بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي ممثلة في (تكنولوجيا المعلومات، الابتكار)، لبيان أثرها على نصيب الفرد من (الناتج المحلي الإجمالي وثنائي اوكسيد الكربون وعدد التلاميذ) كمقياس اقتصادي للتنمية المستدامة. وتوصل البحث إلى أن هنالك علاقة ايجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشرات المؤثرة وحجم التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية. وأوصى البحث أنه بضرورة بالاهتمام برأس المال البشري المصري وتطويره وتشجيع الكوادر المتخصصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ورعايتهم كونهم العنصر الأهم والعامل الأساسي الذي يبني عليه اقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

المقدمة

تعد التكنولوجيا وتقنيات المعلومات والاتصالات التي شهدتها العالم في عصرنا، وخطوات التطور السريع المصاحبة لها، من أهم السمات التي أثرت على النشاط البشري، وخاصة النشاط الاقتصادي، وتأثرت بشكل إيجابي من خلال تشابك التمويل والتجارة. قطاع خدمي مجهز بوسائل تكنولوجية ورقمية وتقنية شبكة اتصالات ومعلومات عالمية، (الإنترنت) (حيث تهدف هذه الدراسة إلى جعل العالم قرية صغيرة ورفع مستوى الوعي بالاقتصاد الرقمي للمنطقة العربية ومساهمته في التنمية المستدامة). فالإقتصاد الرقمي هو المفتاح لبناء "مجتمع ذكي" يعزز قدرة جميع الجهات الفاعلة والسلطات العامة والحكومات والشركات والمواطنين، وخاصة الشباب والنساء، على اتخاذ قرارات أفضل وتقليل عدم المساواة حيث لا تقل أهمية الثورة الاقتصادية الرقمية عن أهمية الثورة الصناعية السابقة، التي تضمنت استخدام الطاقة البخارية ومحركات الاحتراق والكهرباء، حيث إن جمهورية مصر العربية لا يمكن أن تبتعد عن هذه الثورة في الاقتصاد الرقمي بل يجب أن تستفيد من ما تزخر به من قدرات بشرية عالية، وشباب متعلمين وموارد مالية وفيرة وموقع جغرافي حيوي. وإن مصر بحاجة إلى الاستفادة من الموارد التي يوفرها الاقتصاد الرقمي وذلك لتطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها وقد باتت الضرورة أكثر إلحاحاً اليوم حيث يعمل الاقتصاد الرقمي على تحويل العالم والاقتصاد في ضوء العولمة من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية مما يحتم على البلدان الحفاظ على موقعها في العالم وتحسينه.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث بتوضيح أثر الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية، وإلى أي مدى يمكن أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الجاري لهذه الدولة بمؤشرات اقتصاد الرقمي.
٢. مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما هو أثر مؤشرات اقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية؟
٣. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هنالك علاقة ايجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشرات المؤثرة وحجم التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية.
٤. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:
 - أ. إثبات تأثير مؤشرات الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

- ب. تحليل العلاقة بين اقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة جمهورية مصر العربية.
٥. **منهجية البحث:** اعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل الاقتصاد الرقمي في اقتصاد جمهورية مصر العربية لتكوين إطار نظري للبحث، ولمعرفة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
٦. تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، أولاً: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي. ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة. ثالثاً: العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على تحليل واقع الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وقد تضمن ما يأتي:

اولاً. واقع مؤشرات اقتصاد الرقمي في مصر:

١. واقع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات
٢. واقع التطورات الحاصلة في مؤشر الابتكار في مصر

ثانياً. واقع التنمية المستدامة في مصر:

١. تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي في مصر
٢. تحليل واقع عدد التلاميذ في مصر
٣. واقع مؤشر ثاني اوكسيد الكربون

واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة

اولاً. مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي:

١. **تعريف الاقتصاد الرقمي:** لا يوجد تعريف محدد للاقتصاد الرقمي إذ إن مصطلح "الاقتصاد الرقمي" واسع إلى حد ما وظهر في الأدبيات والتطبيقات الاقتصادية ولكن الشيء الأبرز المكتوب في هذا التعريف هو ممارسة النشاط الاقتصادي في المجال الإلكتروني الذي يستخدم وسائل الاتصال وتقنية المعلومات من خلال إقامة روابط بين الأطراف المعنية بالنشاط الاقتصادي كبديل طبيعي للاقتصاد التقليدي (جمعة، ٢٠١٨: ٢٥).

والاقتصاد الرقمي يعني التفاعل المستمر والتكامل والتنسيق بين تقنيات المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد المحلي والصناعي والدولي من جهة أخرى، وجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في العالم، وتحقيق الشفافية على وجه التحديد، فالاقتصاد الرقمي يحول تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتحولها لأنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الأشكال التقليدية إلى الأشكال عبر الإنترنت وذلك لتحقيق تحسين تنافسي في عنصر الوقت (كريمة، ٢٠١٧: ٨).

٢. **خصائص الاقتصاد الرقمي:** يتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص والميزات التي ميزته بطبيعته عن الاقتصاد التقليدي من أهمها:

أ. يختلف هيكل السوق في الاقتصاد الرقمي وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين المحلي والدولي.

ب. يتطلب توفر البنية التحتية المناسبة في الاقتصاد الرقمي مثل شبكات الكهرباء والاتصالات، انخفاض رسوم وتكلفة تلك الخدمات، توفر الأجهزة والآلات والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية (النجار، ٢٠٠٧: ٢٦).
ج. أصبحت المعلومة مركز قوة في المجتمعات المعاصرة في عصر الثورة المعلوماتية، وأصبح التوجه اقتصادي قائم على أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل إنتاج أساسي قادر على زيادة عوائد الاستثمار وتحقيق النمو المستدام وخلق الثروات (الدويبي، ٢٠٠٤: ٤٦).

ثانياً. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

١. مفهوم التنمية المستدامة: يطلق على مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) تسميات عدة أبرزها: التنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، وتمثل التنمية المستدامة عملية واعية ومعقدة على المدى الطويل وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وتطور الموارد البشرية وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتحول في القاعدة الصناعية وتعتبر التنمية عملية موجبة باتجاه الأفضل للمجتمع (مراد، ٢٠٠٩: ١٠٦). يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: من وجهة نظر استخدام الموارد الطبيعية فهي عملية تراكمية واقعية تنمتع بالاستقرار والاستمرارية والكفاءة التوافقية والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق الانسجام الاجتماعي في المجتمع. (سالمان، ٢٠٠٧: ٥٣). يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ في الاعتبار الأبعاد البشرية والبيئية والتنموية. بمعنى آخر إنها عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية بناءً على خطة شاملة لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هدفها هو تحسين مستوى معيشة الأفراد بطريقة تتفق مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية.
٢. أهمية التنمية المستدامة: تعدّ التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم وتكمن أهميتها في ضمان وديمومة بقاء الحياة الإنسانية في العيش الكريم وايضا التوزيع المنصف للموارد ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الدخل القومي ورفع مستوى التعليم وتوفير رؤوس الأموال وتحسين مستوى المعيشة عموماً (ابو النصر، محمد، ٢٠١٧: ٩٠-٩١). فهي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل. إذا فهي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة، وتنبين أهمية التنمية المستدامة من خلال الآتي (النجار، ٢٠١٧: ١٥):
 - أ. إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيده من خلال تحسين القدرة الوطنية من أجل حياة مناسبة لكل طبقات المجتمع.
 - ب. تنظيم العلاقة بين عناصر البيئة والأنشطة البشرية من خلال احترام البيئة وعدم الحاق الضرر بها فضلاً عن تعزيز الأمن البيئي للسكان وتوعيتهم واحساسهم بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية.
 - ج. تحقيق الاستخدام الرشيد الواعي للموارد الطبيعية من خلال إدراج التخطيط البيئي في جميع مراحل التخطيط الإنمائي.
 - د. السماح بقيام تخطيط إنمائي شامل سليم من خلال جمع ما يكفي من المعلومات الأساسية والبيانات الدقيقة ذات الطابع البيئي وربط التكنولوجيا المتطورة بما تخدم اهداف المجتمع.
 - هـ. توعية المجتمع وإعلامهم بما يواجهون من تحديات وذلك لضمان مشاركتهم في الحفاظ على البيئة.

و. التركيز بشكل خاص على الأنظمة الاقتصادية لأنها قد تكون معرضة لأخطار سواء كانت مصادر مياه معرضة للضوب أو التلوث أو أراضي زراعية معرضة للتصحّر.

ثالثاً. العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة (المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، اقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، ١-٢، ٢٠٢١): يعدّ التحول الرقمي أحد السمات الرئيسية لعالم اليوم مع أكثر من ٦,٤ مليار مستخدم للإنترنت ويمثلون أكثر من ٦,٥٩٪ من سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٠. فهو يقوم على جمع وتخزين وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات بما في ذلك الاقتصادات التي تتحول تدريجياً إلى اقتصادات رقمية تتبنى نماذج أعمال مختلفة لخلق الثروة والقيمة إذ تشمل نماذج الأعمال الجديدة تحويل البيانات والمعلومات الرقمية إلى قيمة اقتصادية واجتماعية جديدة، ويشمل ذلك تطوير المنتجات والخدمات الجديدة ونماذج عمل مختلفة، ووظائف والعمليات والمؤسسات وأنماط الإدارة البديلة والأشكال الجديدة للاستهلاك والتبادل التجاري والقيمة الرقمية وسلاسل التوريد. يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن حوالي ٧٠٪ من القيمة الجديدة التي تم إنشاؤها في الاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل ستأتي من خلال المنصات الرقمية كما أنه يساعد في دعم القدرات التي تنتج بالمخاطر الصحية الوبائية وتأثيرها المحتمل واكتشاف أنماط المرض وتطبيق التقنيات الصحية الذكية وأتمتة السجلات الطبية ودعم أنظمة الرعاية الصحية. لعبت التقنيات الرقمية وتطبيقاتها وخاصة الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة في العالم تجسد هذا الدور في قمة الأمم المتحدة العالمية حول تبني الذكاء الاصطناعي للصالح العام والتي حضرها أكثر من ٢٥ مؤسسة وأكدت الأمم المتحدة على دور هذه المؤتمرات في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم رسم خرائط الفقر وتحسين التنقل وتعزيز الإنتاجية والمدن والمستوطنات الذكية والتنمية الصحية وجودة التعليم والشمول المالي وحلول الطاقة النظيفة وتغير المناخ والقضاء على الجوع وغيرها.

المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في مصر للمدة

(٢٠٢٠-٢٠٠٤)

أولاً. واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في مصر:

١. واقع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات: يشهد العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولا توجد دولة تطمح إلى تحقيقها وتطويرها بهدف تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. الركيزة الرئيسية حيث تعمل وزارة الاتصالات المصرية منذ عام ١٩٩٩ على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد بهدف تمكين اقتصاد الرقمي باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الازدهار والحرية والمجتمع وتمثل مهمتها في تمكين تنمية المجتمعات واقتصادات القائمة على المعرفة ويعتمد الرقم الرقمي القوي على الوصول الميسور للمعرفة والتمتع بالحقوق الرقمية وتطوير التنافسية والابتكار صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية ستساعد استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠٣٠ في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال بناء مصر الرقمية وتقوية الحضارة وتعزيز الابتكار ومكافحة الفساد وضمان أمن المعلومات ووضع مصر على المستويات العربية والإقليمية والدولية. (http://pilot.mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt).

تمثل "رؤية مصر الرقمية" رؤية وخطة شاملين وتعتبر حجر الزاوية لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي تعتمد المهارات والوظائف والإبداع الرقمي (على أساس مهم وهو تطوير البنية التحتية لهذه المحاور وتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية). الجدول رقم (١) يوضح حجم التخصيصات لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ مليار دولار وكما يأتي:

الجدول (١): حجم التخصيصات لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ مليار دولار

السنوات	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١)	الناتج المحلي الاجمالي الجاري (٢)	نسبة ٢/١ %	معدل نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٠٠٤	٠,١٢٢٦,٠٥٤٢٣	٧٧٨٠,٠٦٥٣٨٩٤	٠,١٥
٢٠٠٥	٠,١٣٠٤٦٩,٠١٩	٨٩٦٠,٠٦٦٥٥٥٧	١٤,٥	٦,٤
٢٠٠٦	٠,١٠٢٨٦٨,٠١٢	١٠٧٤٢٦,٠٨٦٩٥٦	٩,٥	٢١,١-
٢٠٠٧	٠,٠٣٢٣٢٦٧٥٢	١٣٠,٤٣٧٨٢٨٣٧١	٢٤,٧	٧,٠-
٢٠٠٨	٠,٣٣٨٨٧٩١٣٢	١٦٢٨١٨١٨١٨١٨	٢٠,٨	٤,٨
٢٠٠٩	٠,١٦٦٤,٠٧١٤٣	١٨٩١٤٧,٠٥٤٤٤	٨,٨	٥٠,٨-
٢٠١٠	٠,١٣٥٠,٥٤٨١	٢١٨٩٨٣٦٦٦,٦١	٦,١	١٨,٨-
٢٠١١	٠,٢٢٦٨,٠٦٦٤٣	٢٣٥٩٨٩٦٧٢٩٧٧	٩,٦	٦٧,٩
٢٠١٢	٠,٢٣٩٧١٩٤٥٧	٢٧٩١١٦٦٦٦٦٦٦٦	٩,١	٥,٦
٢٠١٣	٠,٤٢٣٨٧٦٨١٧	٢٨٨٤٣٤١,٠٨٥٢٧	١٥,٥	٧٦,٨
٢٠١٤	٢,٨٣٨,٠٧٧٤٢٦	٣٠,٥٥٩٥٤,٠٨٨٩٥	٩,٢	-٣٣,٠
٢٠١٥	٣,٦٩٩١١٥٧٨٧	٣٢٩٣٦٦٥٧٦٨١٩	١١,٢	٣٠,٣
٢٠١٦	٢,٨٢١٢٥٢٢٤٦	٣٣٢٤٤١٧١٧٧٩١	٨,٤	٢٣,٧-
٢٠١٧	٢,٩٣٢٦١٥٩٦٦	٢٣٥٧٣٣٦٩٥٦٥٢	١٢,٤	٣,٩
٢٠١٨	٢,٤٠٤٥٤٢٣٩١	٢٤٩٧١٢٩٩٩٤٣٧	٩,٦	١٨,٠-
٢٠١٩	٢,٨٦٨٧٣٥٢٩٩	٣٠٣٠,٨٠٨٦٥٦,٣	٩,٤	١٩,٣
٢٠٢٠	٢,٩٥٠,٦٠٦٢٢	٣٦٥٢٥٢٦٥١٢٧٨	٩,٤	٢,٨

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، جمهورية مصر العربية، سنوات متفرقة (٢٠٢٠-٢٠٠٤). النسب من استخراج الباحثان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) أن حجم التخصيصات لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ارتفع إلى نحو (٢,٩٥٠,٦٠٦٢٢) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بعدما كان نحو (٠,١٢٢٦,٠٥٤٢٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ أي أنه قد ارتفع بنسبة (٢٠,٨%) من الناتج المحلي الاجمالي الجاري خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) لتتخفف في عام ٢٠٠٩ إلى نحو (٠,١٦٦٤,٠٧١٤٣) مليار دولار أي بنسبة انخفاض سنوي نحو (-٥٠,٨%) وانخفاض بنحو (٨,٨%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تأثر القطاع بالأزمة المالية العالمية أما المدة (٢٠١٥-٢٠١١) فقد شهدت ارتفاع تخصيصات التكنولوجيا والاتصالات

في مصر اذ بلغت نحو (٣,٦٩٩١١٥٧٨٧) مليار دولار في عام ٢٠١٥ بعدما كانت نحو (٠,٢٢٦٨٠٦٦٤٣) مليار دولار في عام ٢٠١١، أي بنسبة تغير سنوي وصلت الى (٣٠,٣%)، على ضوء ذلك ارتفعت النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الجاري من (٩,٦%) في عام ٢٠١١ الى نحو (١١,٢%) في عام ٢٠١٥ وذلك لتنفيذ مشروع المناطق التكنولوجية في كل من مدينة برج العرب الجديدة ومدينة أسبوت الجديدة كمرحلة أولى ويتولى مسؤولية تنفيذ المشروع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وبعد ذلك تم تحويله إلى مبادرة قومية لنشر المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء الجمهورية ودعم هذه المناطق بالبنية التحتية اللازمة لكي تكون معدة لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار وما يرتبط بها من أنشطة خدمية وإنتاجية أخرى وبخاصة تلك التي تتميز بقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من العاملين من خريجي الجامعات وكذلك تحفيز الاستثمارات في مجال صناعة الإلكترونيات والصناعات الداعمة للأنشطة المختلفة بالمشروع وفي إطار تنمية وتطوير المناطق التكنولوجية والترويج لها وجذب الاستثمارات في القطاع تم تدشين شركة (واحات السيليكون للمناطق التكنولوجية) كشركة مساهمة مصرية تعمل طبقاً لقانون الاستثمار الجديد في البلاد (الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٠، ١٨).

وسارت مصر بخطى ثابتة وحققت الكثير على صعيد الاستخدامات السلمية للفضاء وأنشأت وكالة الفضاء المصرية لسرعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد وبناء القدرات الرقمية المؤهلة للتوظيف لدى الشباب ومن ثم التحول نحو اقتصاد الرقمي والوصول بالخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة مناطق البلاد وتم إطلاق قمر الاتصالات الصناعي المصري (طيبة ١) في عام ٢٠١٩ لإحداث نقلة نوعية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليس للمصريين فحسب بل ولأشقائهم من العرب والأفارقة حيث يمثل هذا القمر حجر زاوية لدعم المشروعات التنموية العديدة التي تبنيتها مصر اليوم لتحقيق بها استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٢. واقع التطورات الحاصلة في مؤشر الابتكار في مصر: تسعى مصر إلى دعم البحث والتطوير والإبداع وريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز النمو (الابتكار) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم التنمية الوطنية المستدامة والمساهمة في تحقيق هذا الهدف تشجيع الروح المنزلية. مركز الابتكار وريادة الأعمال في القرى الذكية منذ عام ٢٠١٠ ويهدف المركز إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في الصناعات المحلية بحيث يمكن للأفراد والشركات الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستخدم مركز الابتكار أيضاً التكنولوجيا الأكثر ملائمة لتطوير وتجريب الابتكارات حلول لإيجاد حلول للتحديات الوطنية الرئيسية وقابلية المزيد من التوسع. استخدم الإعداد لتطوير مهارات المهنين البارزين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والحوسبة عالية الأداء والأتمتة والروبوتات وإنترنت الأشياء والأمن السيبراني ويهدف المركز إلى المساهمة في تسريع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر من خلال دعم إنشاء شركات محلية عالية التقنية يمكنها المشاركة في نهاية المطاف في تنفيذ المشاريع الحكومية. يستفيد المركز من شبكة قوية من الشركاء مع مختلف المؤسسات التعليمية والشركات متعددة الجنسيات والعبارات إلى القارة. (<https://tiec.gov.eg/arabic/pages/default.aspx>). وفيما يأتي

الجدول رقم (٢) الذي يوضح مؤشر الابتكار ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي الجاري في مصر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

الجدول (٢): مؤشر الابتكار ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي الجاري في مصر للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ مليار دولار

السنوات	حجم مؤشر الابتكار (١)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) (٢)	نسبة ١ الى ٢ %	معدل النمو السنوي للابتكار %
٢٠٠٤	٠,٢٢٥٧٣	٧٧٨٠٠٦٥٣٨٩٤	٢,٩٠
٢٠٠٥	٠,٢٤١٤١	٨٩٦٠٠٦٦٥٥٥٧	٢,٦٩	٦,٩
٢٠٠٦	٠,٢٥٩٠٣	١٠٧٤٢٦٠٨٦٩٥٦	٢,٤١	٧,٢
٢٠٠٧	٠,٢٥٥١	١٣٠٤٣٧٨٢٨٣٧١	١,٩	١,٥-
٢٠٠٨	٠,٢٧٠٢٤	١٦٢٨١٨١٨١٨١٨	١,٦	٥,٩
٢٠٠٩	٠,٤٣٣١٢	١٨٩١٤٧٠٠٥٤٤٤	٢٢	٦٠,٢
٢٠١٠	٠,٤٣٣٤٥	٢١٨٩٨٣٦٦٦٠٦١	١,٩	٠,١
٢٠١١	٠,٥٣١٥٤	٢٣٥٩٨٩٦٧٢٩٧٧	٢,٤	٢٢,٦
٢٠١٢	٠,٥٠٨٩٩	٢٧٩١١٦٦٦٦٦٦٦	١,٨	٤,٢-
٢٠١٣	٠,٦٣٨٩٥	٢٨٨٤٣٤١٠٨٥٢٧	٢,٢	٢٥,٥
٢٠١٤	٠,٦٣٦٤٩	٣٠٥٥٩٥٤٠٨٨٩٥	٢,١	٠,٣-
٢٠١٥	٠,٧١٨٥٨	٣٢٩٣٦٦٥٧٦٨١٩	٢,٢	١٢,٨
٢٠١٦	٠,٧٠٨٤٨	٣٣٢٤٤١٧١٧٧٩١	٢,١	١,٤-
٢٠١٧	٠,٦٧٩٤١	٢٣٥٧٣٣٦٩٥٦٥٢	٢,٧	٤,١-
٢٠١٨	٠,٧٢٣٨٨	٢٤٩٧١٢٩٩٩٤٣٧	٢,٩	٦,٥
٢٠١٩	٠,٧٩٨٧٤	٣٠٣٠٨٠٨٦٥٦٠٣	٢,٦	١٠,٣
٢٠٢٠	٠,٨٤٩٨٧	٣٦٥٢٥٢٦٥١٢٧٨	٢,٣	٦,٤
المتوسط العام %			٣٦,٥ %	

المصدر: البنك الدولي، بيانات جمهورية مصر العربية، مؤشر التعليم والتكنولوجيا، ٢٠٠٤-٢٠٢٠. النسب من استخراج الباحثان.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) حجم التخصيصات لمؤشر الابتكار ارتفع إلى نحو (٠,٢٧٠٢٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ أي بنسبة تغير سنوي بلغ (٥,٩%) مقارنة (١,٥%-) في عام ٢٠٠٧ وذلك نتيجة لزيادة لتعزيز واقع التكنولوجيا وريادة الأعمال في مصر وبعد ذلك اخذ حجم التخصيصات لمؤشر الابتكار منحى تصاعدي إلى عام ٢٠١٥ الذي بلغ نحو (٠,٧١٨٥٨) مليون دولار بعدما كان في عام ٢٠٠٩ نحو (٠,٤٣٣١٢) مليون دولار أي بنسبة تغير سنوي (١٢,٨%) مقارنة بعام ٢٠١٢ الذي بلغ النمو السنوي فيه نحو (٠,٣%) (-) نتيجة للركود الاقتصادي العالمي وتأثر حركة الملاحة في نهر النيل مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات من حيث (الترانزيت وحجم التبادل التجاري بين العالم) (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦، ٢٢). ليرتفع في

آخر عامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) إلى نحو (٠,٧٩٨٧٤ و ٠,٨٤٩٨٧) مليون دولار على التوالي وذلك تماشياً مع الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة للتحويل الرقمي في البلاد والوصول الى مصافي الدول المتقدمة في مجال الابتكار والتكنولوجيا.

وبشكل عام نجد أن حجم التخصيصات لمؤشر التكنولوجيا والتعليم والابتكار في مصر كان في عام ٢٠٠٤ نحو (٠,٢٢٥٧٣) مليون دولار وارتفع إلى نحو (٠,٨٤٩٨٧) مليون دولار في عام ٢٠٢٠ أي بنسبة في المتوسط العام بلغت نحو (٣٦,٥%) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وهي نسبة مهمة للتحويل نحو اقتصاد رقمي يطوع التكنولوجيا في كل المجالات والأنشطة والقطاعات في البلاد وقد ركز مركز الابتكار التطبيقي على تطوير حلول مبتكرة وبناء الخبرات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الطب والزراعة ومعالجة اللغة الطبيعية والتخطيط الحضري. (التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، ٢٠٢٠: ٩).

ثانياً. واقع التنمية المستدامة في مصر:

١. تحليل الناتج المحلي الإجمالي الجاري في مصر: تسير مصر في خطى ثابتة نحو تحقيق تطور واضح في عملية التنمية المستدامة وفي كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية، حيث عمدت الى خطط واستراتيجيات (قصيرة وطويلة الأمد) في سبيل ذلك، ففي عام ٢٠٠٤ بدأت معدلات النمو المتوسطة والناتج المحلي الإجمالي الجاري في الزيادة بسبب الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق وتنوع الناتج المحلي الإجمالي الجاري في مصر من خلال مساهمة معظم الأنشطة والقطاعات وفيما يلي الجدول رقم (٣) الذي يوضح مساهمة ابرز الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري في مصر، (وزارة التخطيط المصرية، ٢٠١٦: ٥).

الجدول (٣): نسب مساهمة أبرز الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

الجاري في مصر خلال للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) %

السنة	الزراعة والغابات	القطاع الاستخراجي	الصناعة التحويلية	الكهرباء	التشييد والبناء	النقل والتخزين والاتصالات	الأنشطة المالية والتأمين	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	المطاعم والفنادق	الأنشطة الشخصية	الخدمات الشخصية
٢٠٠٤	٠,٨	١,٦	٠,٦	٢,٠	١,٤	٤,٨	٤,٢	١١,٢	٣,٣	٤٤,٦	٢,٩	٠,٨
٢٠٠٥	١,٠	٠,٧	٤,٢	٧,٢	٤,٧	٨,١	٨,٠	١٦,٠	٣,٧	٢٢,٥	٣,٦	١,٣
٢٠٠٦	٧٨,٩	٢٠,٢	٤,٨	٩,٣	١٢,٤	١٢,٧	١٠,٥	٩,٤	٤,٥	٤,٣	٣,٦	٥,٦
٢٠٠٧	٤,٨	٣,٤	٥,٨	٦,٤	١١,٩	١٠,٢	١٣,٤	١٤,٨	٧,٥	١٣,٠	٤,٤	٦,٠
٢٠٠٨	٤,٢	٣,٣	٦,٩	٩,٢	١٠,١	١٧,١	١٤,٢	١٦,٤	٧,٨	٥,٩	٣,٧	٥,٤
٢٠٠٩	٣,٠٦	٤,٧	٢,٥	٦,١	١١,٠	١٧,٥	٩,٨	٧,١	٥,٤	٦,٢	٣,٣	٣,٤
٢٠١٠	٤,٤	٠,٣	٣,٩	٧,٦	١١,٦	١٣,٤	١١,٤	٢,٨	٥,٩	٧,٦	٣,٥	٤,٨
٢٠١١	٣,٧	٠,٢	٠,٦	٦,٣	٤,١	٩,٤	٥,٧	١١,٤	٢,٦	٣,٧	٢,٧	٣,٥
٢٠١٢	٤,١	٠,٣	٠,١	٦,٨	٣,١	٣,٠	٥,٠	٣,٨	٢,٨	٣,٩	٤,٠	٣,٤
٢٠١٣	٦,٥٧	٢,٥	٢,٣	٤,٢	٢,٨	٧,١	٥,٧	١,٩	٤,٠	٤,٤	٢,٩	٢,٦
٢٠١٤	٤,٨	٤,٠	٢,٧	٥,٠	٧,٨	١٠,٨	١٠,٢	٢,٢	٥,٦	٢٥,٥	٥,٣	٤,٦
٢٠١٥	٦,٠	٤,٥	٠,٣	٤,١	١٦,١	١٣,١	٦,٣	٢,٤	٤,٦	١٨,٤	٤,٠	٢,٩
٢٠١٦	٥,٠	٥,٥	١,١	٧,٢	٩,٣	١٧,٨	٧,٦	٢,٢	٤,٣	٤١,٦	٣,٧	٢,٨
٢٠١٧	٥,٢	١,٩	١,٣	١,٩	٨,٩	١٧,٣	٧,٧	١,٣	٤,٥	١٠,٢	٤,٠	٣,٣
٢٠١٨	٥,٣	٨,٤	٤,١	٤,٣	٩,٥	١٧,٨	٦,٨	٩,٥	٣,٦	٣٩,٠	٣,٣	٣,٥
٢٠١٩	٤,٩	١٠,٦	٢,٤	١,٣	٩,١	٢١,١	٦,٩	٧,٨	٤,٠	٢٣,٢	٣,٦	٣,٤
٢٠٢٠	٣,٩	٣,٧	١٢,٠	٠,٧	١٠,٤	١٨,٥	٦,٣	٥,٠	٣,٨	١٨,٢	٣,٠	٣,٧
المتوسط العام	%٨,٦	%٤,٤	%٣,٢	%٥,٢	%٨,٤	%٣	%٨,٢	%٧,٣	%٤,٨	%١٧,١	%٣,٦	%٣,٥

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، تقارير متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). متاح على الرابط (<https://mped.gov.eg/GrossDomestic>). النسب من استخراج الباحثان.

وجد من بيانات الجدول رقم (٣) أن الاقتصاد المصري قد انفتح تجارياً واقتصادياً بشكل كبير خصوصاً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل زيارة نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث إن مصر تعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات وخصوصاً (قناة السويس، والسياحة والمطاعم والفنادق والانشطة المالية والتأمين) في زيادة نسبة النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في البلاد فضلاً عن أنشطة البيع بالجملة والتجزئة فقد جاءت أنشطة المطاعم والفنادق بالمرتبة الأولى في نسب المساهمة إذ بلغت في المتوسط العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) نحو (١٧,١%) من إجمالي الناتج المحلي تلتها أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة في المتوسط العام خلال نفس المدة المذكورة بنحو (١٣%) ومن ثم نشاط القطاع الزراعي والأنشطة المالية والتشييد والبناء بواقع (٨,٦% و ٨,٤% و ٨,٢%) على التوالي. فقد شهدت حركة السياحة في مصر انتعاشاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٤ وذلك بعد أن واجهت صعوبات خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٣) بسبب عدم الاستقرار الأمني والمظاهرات التي اطاحت بالنظام آنذاك. وأظهرت النشرات الشهرية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بخصوص الإحصاءات السياحية ارتفاع عدد السائحين القادمين إلى مصر إلى (٢,٧٦٨) مليون سائح خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ الذي بلغ عدد السياح حينها نحو (١,٦٣١) مليون سائح أي بنسبة زيادة نحو (٦٩,٧%) كما يعد القطاع الاستخراجي من القطاعات الحيوية الهامة، (البترول والغاز الطبيعي)، وبالرغم من ضعف إنتاجية مصر من خامات الطاقة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، ويتضح ذلك من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط العام نحو (٤,٤%) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، فضلاً عن ارتفاع معدلات استيراد المشتقات البترولية والغازية، إلا أن هناك طفرة في مجال الاكتشافات الجديدة التي تبشر بمستقبل واعد للطاقة في مصر، حيث تم اكتشاف (٤١) بئر نفط و(٢٢) حقل غاز عام ٢٠١٠، وتم اكتشاف حقل للغاز الطبيعي البحري ويعد أكبر اكتشاف لمكانم الغاز في القرن الحادي والعشرين واكتشفتها شركة (إيني الإيطالية) وتقدر احتياطات الغاز (٣٠) تريليون قدم مكعب أي نحو (٥,٥) مليار برميل نفط مكافئ، وتشمل خامات الطاقة الصلبة في طياتها عدداً مختلفاً من الأنواع، أهمها:- (اقتصاد مصر، ٢٠٢٢ متاح على الرابط

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

أما القطاع الصناعي الذي استحوذ على متوسط 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة قبل جائحة كورونا ٢٠٢٠، فقد عانى من العديد من المشاكل التي أثرت على أداء القطاع فضلاً عن انخفاض حصة التصنيع في الاستثمار مقارنة بالصناعات الاستخراجية والقطاعات الأخرى مثل البناء والتشييد فإن إنتاج التصنيع مقارنة بالصناعات الاستخراجية أقل بسبب العمالة الغير الماهرة والتكنولوجيا المستخدمة وبعض المشاكل التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وإضعاف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وخلف وباء كورونا أثراً سلبياً على القطاع يتمثل في تباطؤ نشاط قطاع الصناعة بسبب الإغلاق والتدابير الاحترازية وتراجع الطلب المحلي والدولي وتباطؤ نشاط قطاع الصناعة بسبب الاضطرابات الاقتصادية. إن سلسلة التوريد العالمية التي ترتبط بها الصناعة المصرية، وحقبة أن بعض المصانع تعاني من نقص متطلبات الإنتاج المستوردة من الخارج، وخاصة الصين، هو تركيز على تسريع الابتكار في الصناعة حول العالم وفي مصر تتزايد التوقعات برقمنة الصناعات وإدخال التقنيات من الثورة الصناعية الرابعة إلى المصانع مع استفادة بعض الصناعات، لاسيما

صناعات الأدوات والإمدادات الطبية وصناعة الأغذية، من الوباء بسبب زيادة الطلب. كما أوجد فرصًا كبيرة للصناعة المصرية لإنتاج منتجات يمكن أن تحل محل تلك المستوردة من الخارج.

(علي، ٢٠٢٠، متاح على الرابط <https://www.awalan.com/Article>.

وللوقوف أكثر على حالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري في مصر ومعدل نمو السنوي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) تم وضع الجدول رقم (٤)، وكما يأتي:

الجدول (٤): الناتج المحلي الإجمالي الجاري في مصر للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	معدل نمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الجاري %
٢٠٠٤	٧٧٨٠٠٦٥٣٨٩٤
٢٠٠٥	٨٩٦٠٠٦٦٥٥٥٧	١٥,١
٢٠٠٦	١٠٧٤٢٦٠٨٦٩٥٦	١٩,٨
٢٠٠٧	١٣٠٤٣٧٨٢٨٣٧١	٢١,٤
٢٠٠٨	١٦٢٨١٨١٨١٨١٨	٢٤,٨
٢٠٠٩	١٨٩١٤٧٠٠٥٤٤٤	١٦,١
٢٠١٠	٢١٨٩٨٣٦٦٦٠٦١	١٥,٧
٢٠١١	٢٣٥٩٨٩٦٧٢٩٧٧	٧,٧
٢٠١٢	٢٧٩١١٦٦٦٦٦٦٦	١٨,٢
٢٠١٣	٢٨٨٤٣٤١٠٨٥٢٧	٣,٣
٢٠١٤	٣٠٥٥٩٥٤٠٨٨٩٥	٥,٩
٢٠١٥	٣٢٩٣٦٦٥٧٦٨١٩	٧,٧
٢٠١٦	٣٣٢٤٤١٧١٧٧٩١	٠,٩
٢٠١٧	٢٣٥٧٣٣٦٩٥٦٥٢	٢٩,٠-
٢٠١٨	٢٤٩٧١٢٩٩٩٤٣٧	٥,٩
٢٠١٩	٣٠٣٠٨٠٨٦٥٦٠٣	٢١,٣
٢٠٢٠	٣٦٥٢٥٢٦٥١٢٧٨	٢٠,٥

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات جمهورية مصر العربية، الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول رقم (٤) أن الناتج المحلي الإجمالي الجاري في نمو مطرد، إلا أن المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) قد تخللها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الجاري في سنوات متفرقة وذلك لأسباب عدة من أهمها ضعف قطاع السياحة عن الاسهام بالناتج المحلي الإجمالي الجاري، فضلا عن ضعف أداء صادرات الغاز الطبيعي فيه أيضا. حيث إن الناتج المحلي الإجمالي الجاري لم يتجاوز (٨٥) مليار دولار امريكي سنويا في عام (٢٠٠٤) حين سجلت التقارير الدولية لعام (٢٠٠٠) حوالي (٢٠%) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر محدد بالدولار الأمريكي كدخل يومي و٢٥% فوق خط الفقر (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠: ٣).

وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٩ نحو (١٨٩١٤٧٠٠٥٤٤٤) مليار دولار امريكي أي أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري، الذي تضاعف عن الرقم (في) ٢٠٠٤ (حقق أيضاً ارتفاعاً غير مسبوق بأكثر من (٢٤%) خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ثلثه أزمة مالية واقتصادية عالمية خلال عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) إلى نحو (١٦,١% و ١٥,٧%) على التوالي، ليرتفع الى نحو (١٨,٢%) في عام ٢٠١٢ أي إلى نحو (٢٧٩١١٦٦٦٦٦٦٦) مليار دولار بعد أن كان نحو (٢٣٥٩٨٩٦٧٢٩٧٧) مليار دولار في عام ٢٠١١ ونلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي الجاري بلغ أعلى مستوياته في عام ٢٠١٦ حيث بلغ (٣٦٥٢٥٢٦٥١٢٧٨) مليار دولار.

٢. تحليل واقع عدد التلاميذ في مصر: إن ضمان جودة التعليم يعتبر عاملاً محددًا رئيسيًا ويعد من أقوى الآليات وأكثرها استقرارًا لتحقيق التنمية المستدامة إذ إن التعليم يعد من أفضل السبل للحد من الفقر وتمكين المرأة وتحقيق الأمن الغذائي وأنماط الحياة الصحية زاد إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي في مصر منذ عام ٢٠١٥ حيث وصل إلى مستويات كبيرة وكما يتضح من الجدول رقم (٥):

الجدول (٥) المؤشر الاجتماعي (عدد التلاميذ) للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ مليار دولار والـ ألف نسمة

السنوات	المؤشر الاجتماعي (عدد التلاميذ) الف نسمة	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة عدد التلاميذ الى عدد السكان %	معدل نمو المؤشر الاجتماعي (عدد التلاميذ)	اجمالي الانفاق على التعليم (مليار دولار)
٢٠٠٤	٦٥٣٩٥٧٩	٧٢٩,٨٥	٨,٩	٣,٤٧
٢٠٠٥	٧٨٥٥٤٣٣	٧٥٥,٢٣	١٠,٤	٢٠,١	٣,٩٤
٢٠٠٦	٧٨٧٤٣٠٨	٧٦٨,٧٥	١٠,٢	٠,٢	٤,٧٦
٢٠٠٧	٧٩٢٨٣٨٠	٧٨٢,٣٢	١٠,١	٠,٦	٥,٨١
٢٠٠٨	٩٥٦٣٦٢٧	٧٩٦,٣٥	١٢,٠	٢٠,٦	٧,٢٤
٢٠٠٩	٩٧٩٤٥٩١	٨١١,٣٤	١٢,٠	٢,٤	٨,٣٥
٢٠١٠	٩٩٨٨١٨١	٨٢٧,٦١	١٢,٠	١,٩	٩,٤٧
٢٠١١	١٠٤٠٧١٨٧	٨٤٥,٢٩	١٢,٣	٤,١	١٠,١٤
٢٠١٢	١٠٥٤٢١٣٨	٨٦٤,٥٥	١٢,١	١,٢	١٢,٠٣
٢٠١٣	١٠٢٦٦٠١٠	٨٨٨,٧٦	١١,٥	٢,٦-	١٢,٤٠
٢٠١٤	١٠٩٤٥٥٩٥	٩٠٢,٧٨	١٢,١	٦,٦	١٣,١٦
٢٠١٥	١١١٠٢٧٠٦	٩٢٤,٤٥	١٢,٠	١,٤	١٤,٢٤
٢٠١٦	١١١٢٨٠٣٠	٩٤٣,٥٥	١١,٧	٢,٢	١٤,٤٧
٢٠١٧	١١٧٦٤١٦١	٩٦٤,٥٧	١٢,١	٥,٧	١٠,٢٠
٢٠١٨	١٢١٦١٣٧٦	٩٨٤,٢٤	١٢,٣	٣,٣	١٠,٧٤
٢٠١٩	١٢٦٤٣٢٨٩	١٠٠٣,٤٥	١٢,٥	٣,٩	١٢,٨٨
٢٠٢٠	١٣٢٦٥٠٣٦	١٠٢٤,٣٢	١٢,٩	٤,٩	١٣,٢٥

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات جمهورية مصر العربية، مؤشر التعليم، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). النسبة من استخراج الباحثان.

نلاحظ من الجدول رقم (٥) ارتفاع عدد التلاميذ الملحقين بالتعليم من (٦٥٣٩٥٧٩) مليون تلميذ في عام ٢٠٠٤ إلى نحو أكثر من (١٣٢٦٥٠٣٦) مليون تلميذ في عام ٢٠٢٠ أي بنسبة زيادة (١٢,٩%) قياساً بعام ٢٠٠٤ التي بلغت نسبة التلاميذ إلى إجمالي عدد السكان بنحو (٨,٩%)، وهذا مؤشر مهم كونه يعمل على رؤية مصر ٢٠٣٠ وامكانية الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في المجالات والأنشطة الاقتصادية كافة، مما دعا الحكومة المصرية على زيادة حجم الانفاق على التعليم بشكل عام، إذ بلغت قيمة الانفاق الحكومي على التعليم في عام ٢٠٢٠ نحو (١٣,٢٥) مليار دولار بعدما كانت بنحو (٣,٤٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ بالتالي هناك أولوية للحكومة المصرية في عملية النهوض بواقع التعليم في البلاد، ومواكبة التنمية المستدامة والاستثمار براس المال البشري كونه الأساس الأول في استدامة التنمية في مصر.

٣. واقع مؤشر ثاني اوكسيد الكربون في مصر: تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، بأن يكون البعد البيئي محورياً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويسهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري. وجدير بالذكر أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة تتوافق مع المواد ٤٥ و٤٦ من الدستور المصري. وقد انعكس هذا الاهتمام بالبعد البيئي في الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل (الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٧-٢٠١٠). يوضح الجدول رقم (٦) انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون في مصر للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (كيلو طن وطن متري) وكما يأتي:

الجدول (٦): انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون في مصر للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (كيلو طن وطن متري)

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود السائل (كيلو طن)	انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون	معدل نمو انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون	انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون	معدل نمو انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون	متوسط نصيب الفرد من الكربون (طن متري)
٢٠٠٤	٦٩٤٥٤,٧٨٩	١٤,٢٦٩٠	----	٤,٨٦	
٢٠٠٥	٧٩٢٧٦,٨٧٣	١٦,٠٥٩٠	١٤,١	١٢,٥	٤,٩٣	
٢٠٠٦	٨٣٧٥٧,٩٤٧	١٦,٩١٣٠	٥,٦	٥,٣	٤,٩٥	
٢٠٠٧	٨٤٨٣٢,٣٧٨	١٨,٢٢٣٠	١,٢	٧,٧	٤,٦٥	
٢٠٠٨	٩٢٤٨١,٧٤	١٨,٩١٢٠	٩,٠	٣,٧	٤,٨٩	
٢٠٠٩	٩٨٧٩٩,٩٨١	١٩,٥٤٩٠	٦,٨	٣,٣	٥,٠٥	
٢٠١٠	٩٤٣٣٣,٥٧٥	١٩,٦٥٠٠	٤,٥-	٠,٥	٤,٨٠	
٢٠١١	١٠١٠٦٩,٨٥٤	٢٠,١٦١٠	٧,١	٢,٦	٥,٠١	
٢٠١٢	٩٧٧٨٠,٥٥٥	٢١,٢٤١٠	٣,٢-	٥,٣	٢,٥٠	
٢٠١٣	٩٧٢٩٢,٨٤٤	٢١,٠٤٣٠	٠,٤-	٠,٩	٢,٤٠	
٢٠١٤	١١٨٦١٢,٧٨٢	٢١,٦٦٥٠	٢١,٩	٢,٩	٢,٤٠	

متوسط نصيب الفرد من الكربون (طن متري)	معدل نمو انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون %	انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون (كيلو طن)	معدل نمو انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون	انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود السائل (كيلو طن)	السنوات
٢,٤٠	٤,٢	٢٢,٥٩٥٠	٥,٤-	١١٢١١٤,٨٥٨	٢٠١٥
٢,٥٠	٣,٥	٢٣,٣٩٦٠	٠,٢	١١٤٨٧٦,١٠٩	٢٠١٦
٢,٥٠	٢,٠	٢٣,٨٦٩٠	٧,٥	١٢٣٥٤٣,٧٠٩	٢٠١٧
٢,٥٠	٣,١	٢,٤٦٢٦٠	١١,٤	١٣٧٦٣,٩٨٦٣	٢٠١٨
٢,٥٥	٢,١	٢,٥١٦٥٥	٨,٠	١٤٨٧٣,٨٠٢٧	٢٠١٩
٢,٥٠	١,٣	٢,٥٤٩٧٥	٨,٤	١٦١٢٤,٦٠٥٣	٢٠٢٠

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات جمهورية مصر العربية، مؤشر ثاني اوكسيد الكربون، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). النسب من استخراج الباحثان.

نلاحظ من الجدول رقم (٦) أن مؤشر انبعاث الكربون الناتج عن الوقود السائل قد ارتفع إلى نحو (١٦١٢٤,٦٠٥٣) كيلو طن في عام ٢٠٢٠ بعد أن كان نحو (٦٩٤٥٤,٧٨٩) كيلو طن في عام ٢٠٠٤، أي بنسبة أكثر من النصف في المعدل العام خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، حيث بلغ نسبة (٩%) كمعدل نمو سنوي في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي بلغ نحو (١,٢%)، وذلك لزيادة حجم النشاط الاقتصادي في البلاد خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠٠٤) لاسيما نشاط القطاع السياحي والقطاع الاستخراجي في البلاد. أما المؤشر العام لثاني اوكسيد الكربون فقد ارتفع بشكل مطرد طوال المدة المذكورة، فقد ارتفع إلى نحو (٢,٥٤٩٧٥) كيلو طن في عام ٢٠٢٠ بعد أن كان يشكل نحو (١٤,٢٦٩٠) كيلو طن في عام ٢٠٠٤، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى الضعف، حيث كان معدل نصيب الفرد من الكربون في عام ٢٠٠٤ نحو (٤,٨٦) وارتفع إلى نحو (٦,٣٢) في عام ٢٠٢٢ مما أدى إلى أن تتدخل الحكومة المصرية من خلال وضع خطط واستراتيجيات والمشاركة في المؤتمرات الدولية في سبيل الحد من التلوث البيئي كمؤتمر المناخ وغيره. في حين جاءت أكبر نسبة تغير سنوي لانبعاث ثاني اوكسيد الكربون الناتج عن الوقود السائل في عام ٢٠١٤ بنحو (٢١,٩%) وذلك على اثر ارتفاع الانبعاث الكربوني السائل إلى نحو (١١٨٦١٢,٧٨٢) كيلو طن في عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو (٩٧٢٩٢,٨٤٤) كيلو طن في عام ٢٠١٣، أما مؤشر الكربون بشكل عام فقد حقق اعلى نسبة نمو سنوي في عام ٢٠١٧ حيث بلغ نحو (٢٣,٣٩٦٠) كيلو طن مقارنة بنحو (١٤,٢٦٩٠) في عام ٢٠٠٤، وذلك كون عدد السكان، اما في عام ٢٠٢٠ فقد اصدرت مصر نحو (٢,٥٤٩٧٥) مليون طن من الكربون بارتفاع طفيف عن عام ٢٠١٩ والذي بلغ نحو (٢,٥١٦٥٥) مليون طن وهو ما يمثل (٠,٦٨%) من الإنتاج العالمي بمعدل نصيب فرد في عام ٢٠٢٠ نحو (٦,٣٢) طن من الكربون لكل شخص وانطلاقاً من جدية مصر في التعامل مع الأزمة وافق البنك الدولي على منح (٢٠٠) مليون دولار لمصرفي عام ٢٠٢٠ لمعالجة القضايا البيئية كان الهدف من هذه المبادرة هو تحسين جودة الهواء من خلال تقليل ملوثات الهواء وانبعاثات الكربون التي تسهم في الاحتباس الحراري (الخطة الاستراتيجية، ٢٠٢٠: ٢٢).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشراتته المؤثرة وحجم التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية.
٢. إن مفهوم التنمية المستدامة من الناحية الفنية والتقنية يمثل التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.
٣. باستخدام البيانات الربع سنوية لبعض المؤشرات الاقتصادية المصرية للفترة الزمنية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٢، تم التعرف على مدى التأثير الخاص بخدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الرقمية في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وقد لوحظ الأثر الإيجابي المتحقق مع زيادة حجم استخدام خدمات التكنولوجيا الرقمية.
٤. المتابعة المستمرة من جانب حكومة مصر مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل هيئة الاتحاد الدولي للاتصالات والمعلومات للاستفادة من خبرات العاملين في هذه الهيئات مع تلقي الدعم الفني والمساعدات الممكنة والمتاحة لدى هذه الهيئات.
٥. تعزيز وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.

ثانياً. المقترحات:

١. يجب تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشره في ضوء الطموح المشترك لتحقيق التحول الرقمي الذي يلي أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة تأثيره الإيجابي. والعمل على تحفيز الاقتصاد الرقمي لتقديم قيمة مضافة في جميع القطاعات اقتصادية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
٢. تطوير القطاع المعلوماتي الجديد الذي أوجدته الثورة الرقمية في مصر والتأكيد على أهمية رأس المال الفكري من خلال الاستثمار في البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات من شبكات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشرية مدربة ومؤهلة للتطور وليس لمجرد التشغيل الأمثل والصناعة
٣. الاهتمام برأس المال البشري المصري وتطويره وتشجيع الكوادر المتخصصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ورعايتهم كونهم العنصر الأهم والعامل الأساسي الذي يبني عليه الاقتصاد الرقمي.
٤. إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري، الذي يعد دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية ونمائها ونجاحها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. النجار، إخلص باقر هاشم، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

٢. أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة مضمونها، ابعادها، مؤثراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠١٧.
٣. النجار، علياء سهيل نجم، التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق المشاكل والحلول، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الأول، العدد ٤، ٢٠١٧.
٤. المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، ص ١-٢، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
٥. جمعة، مصطفى حمدي محمود، النظام القانوني للوكالة بالعمولة الالكترونية، طبعة جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
٦. عبد السلام الدويبي، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، ٢٠٠٤.
٧. كريمة، عبد الجبار، فعالية تطبيق الاقتصاد الرقمي في ترشيد أداء المؤسسات البنكية دراسة حالة لوكالتي BADR و BDL بوسعادة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٧.
٨. مراد، ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٦، جامعة البليدة، الجزائر، ربيع ٢٠٠٩.
٩. سالم، سلامة سالم، (تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة)، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس، ٢٠٠٧.
١٠. وزارة الاقتصاد، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨.
١١. الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢١، متاح على الرابط:
https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_2952022000_ar_MCI_T%20Yearbook%202021.pdf
١٢. تقرير جرد انبعاث الغازات الدفيئة، ٢٠٢١، متاح على الرابط:
<https://www.ead.gov.ae//media/Project/EAD/EAD/Documents/Resources/EAD-GHG-Executive-Summary-Report-ARA-final.pdf>
١٣. EGYPT ICT, 2020 متاح على الرابط:
https://itlaw.fandom.com/wiki/Egypt_ICT_2020_Strategy
١٤. الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢، متاح على الرابط:
<https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Egypt-ICT-Strategy.pdf>
15. Financing Sustainable Development in Egypt, 2022,
https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedFiles/9d6b07e2-80fd-4f8a-b13a8485a773f406_Financing_Sustainable_Development_in_Egypt_Feb_28-compressed.pdf
16. http://pilot.mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt